فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة
الحمل لحق به اذا لم توطأ بعقد ولا شبهة ولو زنى بامراة
فاحبلها
فحملت ثم ابتاعها ويلزم الاب الاقرار بالولد مع اعتراف
بالدخول وولادة زوجته له فلو انكره والحال هذه
ولو طلق
لم ينتف الا باللعان ولذا لو اختلفا في المدة وطلق ثم
فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري ثم
جاءت بولد لدون ستة اشهر كاملا فهو للاول وان
كان لستة اشهر فصاعدا فهو للثاني احكام ولد الموطوءة
بالملك اذا وطئ الامة فجاءت بولد لستة اشهر فصاعدا
لزمه الاقرار به لكن لو نفاه لم يلاعن امته وحكم بنفيه
ظاهرا ولو اعترف به بعد ذلك لحقه ولو وطئ الامة
المولى واحتمى حكم بالولد للمولى ولو انتقلت الى موال
بعد وطئ كل واحد منهم لحقه الولد لمن هو عنده ان
جاء لستة اشهر فصاعدا من يوم وطئها والا كان للذي
قبله ان كان لوطئه ستة اشهر فصاعدا والا كان للذي
قبله وهذا الحكم في كل واحد منهم ولو وطئها المشتركون
فيها في طهر واحد فولدت وتداعوه اقرع بينهم فمن
خرج اسمه الحق به واغرم حصص الباقين من قيمة الام
وقيمة
الولد
مع
بظنها
واختص الثاني
الولد وقيمته يوم سقط حيا وان ادعاه واحد الحق
به والزم حصص الباقين من قيمة الام والولد ولا
يجوز نفي الولد لامكان العزل ولو وطئ امته ووطئها
اجنبي فجور الحق الولد بالمولى ولو حصل قطع ولادته
امارة يغلب بها الظن انه ليس منه قيل لم يجز الحاقه
به ولا نفيه بل ينبغي ان يوصى له بشيء ولا يورثه ميراث
الاولاد وفيه تردد احكام ولد الشبهة الوطئ بالشبهة يلحق
به النسب فلو اشتبهت عليه اجنبية فظنها زوجته
او مملوكته فوطئها لحقه الولد وكذا لو وطئ امة غيره بشبهة
لكن في الامة يلزمه قيمة الولد يوم سقط حيا لابنه وقت
الحيلولة ولو تزوج امراة بظنها خالية او ظنها موت
الزوج او طلاقه فبان انه لم يمت ولم يطلق ردت على الاول
بعد الاعتداد من الثاني بالاولاد مع الشرائط سواء استند
في ذلك الى حكم الحاكم او شهادة شهود او اخبار مخبر القسم
الثاني في احكام الولادة والكلام في سنن الولادة واللوازم
اما سنن الولادة فالواجب منها استبداد النساء بالمراة
عند الولادة دون الرجال الا مع عدم النساء ولا باس
بالزوج وان وجد النساء والندب ستة غسل المولود
والاذان في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى وتحنيكه بماء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)